

أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية (دراسة ميدانية في المصرف كوردستان دولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة ٢٠١٩ . ٢٠٢٠)

سوزان عبدالكريم فرج^١ ، باخجه عبدالله محمد^٢ ، رزكار علي أحمد^٣
كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، إقليم كوردستان ، عراق

Corresponding author's e-mail: sozan.faraj@univsul.edu.iq

الملخص :

يواجه النشاط المصرفي العديد من المخاطر التي تتطلب من المصارف اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة و ضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل تقليل الخسائر المحتملة أو تجنبها، وتعتبر المخاطر التشغيلية إحدى أهم المخاطر المصرفية خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعولمة وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية ، مما يتطلب وجود تدقيق داخلي كفوء بهدف تقليل المخاطر التشغيلية , لذا يهدف هذا البحث إلى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الاسلامية وذلك لحمايتها واستمراريتها ، ولتحقيق اهداف البحث فقد تكونت استمارة الاستبيان و توزيعها على عدد من الموظفين العاملين في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية في سنة ٢٠١٩ واستخدام برنامج (spss) لتحليل البيانات والتي تضمنت الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي وتسهم في الحد من المخاطر التشغيلية ، و من أهم الاستنتاجات التي توصلت اليه البحث هي :

١. التدقيق الداخلي قادر على مواجهة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الموظفين العاملين في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية في محافظة السليمانية.
٢. إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التشغيلية ومدى الحاجة اليها لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.
لذلك توصي البحث ب:

١. ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف الاسلامية بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصارف.
٢. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بتنظيم دورات تدريبية للمدققين الداخليين وتأهيلهم في إستخدام أساليب إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية مواجهتها وتقييمها , وكذلك الاهتمام بتقديم الدورات للامام بصيغ التمويل الاسلامي التي يعمل بها المصرف لتطوير مهام التدقيق الداخلي.
الكلمات المفتاحية: (التدقيق الداخلي، المخاطر التشغيلية، المصارف الاسلامية).

گوفاری زانکوی هه له بهج: گوفارینکی زانسی ته کادیمی زانکوی هه له بهج دهری دهکات	
به رگ	٥ ژماره ٤ سالی (٢٠٢٠)
رینکه وه ته کان	رینکه ووتی وه رگرتن: ٢٠٢٠/٨/١٠ رینکه ووتی په سه ندردن: ٢٠٢٠/٩/١٣ رینکه ووتی بلا وکردنه وه: ٢٠٢٠/١٢/٣٠
ئیمه یلی توێژهر	sozan.faraj@univsul.edu.iq
مافی چاپ و بلا وکردنه وه	© ٢٠٢٠ م. سوزان عبدالکريم فرج، م. باخجه عبدالله محمد، أ.م.د. رزكار علي أحمد، گه یشتن بهم توێژینه وه یه کراوه یه له ژێر ره زامه ندى 4.0 CCBY-NC_ND

Abstract

Banking activity exposes to many risks that require banks to take appropriate actions and procedures to manage and control these risks in accordance with international best practices in order to reduce or avoid potential losses. Operational risks are considered one of the most important banking risks, especially in the era of development in continuous technology, globalization and the abolition of restrictions in the practice of banking activities. Therefore, this research aims to demonstrate the extent of the internal audit's contribution to reduce the operational risks that Islamic banks are exposed to in order to protect them and make them to continue their operations. To achieve the objectives of the research, the questionnaire form was formed and distributed to a number of employees working in the Kurdistan International Islamic Bank for Investment and Development in the year 2019 and the use of the (spss) program to analyze the data and interpretation of the result, which included the activities carried out by the Internal Audit Department and contribute to reduce operational risks. The conclusions reached by the research are:

1. Internal auditing is capable of facing operational risks in Islamic banks from the worker point of view in the banking sector and employees in the internal audit department in those banks.
2. The internal auditors are aware of the importance of operational risks and they relies the need to improve internal control systems

Therefore research recommends:

1. The need for the administrative authorities in Islamic banks to pay attention to the internal audit activity, which helps to develop the job and provide the necessary capabilities to strengthen its position within the banks.
2. The necessity for Islamic banks to organize training courses for the internal auditors and qualify them in the use of operational risk management methods and how to face and evaluate them, as well as pay attention to provide courses to gain familiarity with Islamic financing forms that the bank works with to develop internal audit functions.

Key words: (Internal audit, operational risk, Islamic banking)

المقدمة

تلعب المصارف دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، وان التوسع والتشابك في الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الالكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية أدى ذلك إلى حدوث مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف، وبما أن المخاطر جزء لا يتجزء من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية فالبنوك أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من أهمها المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان وما يرافقها من خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف. لذلك جاء تطور مفاهيم التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية ليعكس التطورات في الصناعة المصرفية والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية وزيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف

وأصبح التدقيق الداخلي مصدراً استشارياً وتوجيهياً يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة، لذلك ظهر أسلوب التدقيق المبني على المخاطر والذي من خلاله يتم إتباع أسلوب معين لترتيب الأولويات سواء في خطط التدقيق أو أثناء عملية التدقيق الداخلي للعمليات والأنشطة وذلك للتركيز على المراكز ذات المخاطر العالية ليتم تغطيتها بشكل جيد والذي يؤدي في النهاية إلى الكفاءة في استخدام موارد التدقيق الداخلي، وكذلك ربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر وتقييمها على هذا الأساس، جاء هذا البحث لتلقي الضوء على بيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية إلى حدودها المقبولة وذلك بما يعزز من حماية المصارف الإسلامية في إقليم كردستان- العراق من أجل تدعيم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف الملائمة للاستمرار بأعمالها ونموها. من هذا المنطلق، فإن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن لها تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة و القرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار، وأنها تساهم في تحقيق أهداف المصرف، وإذا لم يكن كذلك فإن هذه الوظيفة تساهم بتوصيات لتصحيح الخلل، و بالتالي فإن دور التدقيق الداخلي يتعدى دوره التقليدي إلى الرقابة على التصرفات و القرارات لكل نشاط في المصرف و تقييمها و إعداد تقارير عنها للمستويات الإدارية الأعلى، و يهدف إلى تحديد المسؤوليات مما يجعل الأفراد مسؤولين عن الممتلكات و المعلومات التي تخضع لإدارتهم و مراقبتهم، مما يعني إن التدقيق الداخلي عند قيامه بدوره على الوجه المطلوب فإنه يكون بمثابة إنذار مبكر لأي خطر يهدد المصرف خاصة المخاطر التشغيلية.

المبحث الأول :- منهجية البحث و دراسات سابقة

أولاً :- منهجية البحث :

١. أهمية البحث :

يسهم هذا البحث في تحديد الأنشطة والاجراءات التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي بهدف الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف الإسلامية في إقليم كردستان - العراق وذلك لضمان بقاءها واستمرارها، كما تكمن أهمية البحث في إغناء الجانب المعرفي لبيان أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والوصول إلى نتائج تفيد المصارف الإسلامية.

٢. مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي :

هل تؤثر اجراءات التدقيق الداخلي على مواجهة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في إقليم كردستان - العراق ؟

٣. أهداف البحث

وتهدف هذا البحث إلى تحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في اقليم كردستان- العراق من وجهة نظر الموظفين العاملين في مصرف كردستان الدولي الاسلامي.

٢. التعرف على مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في اقليم كردستان - العراق.

٤. فرضيات البحث

يعتمد البحث على الفرضيات التالية:

١. يوجد علاقة الارتباط ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي ومخاطر التشغيلية.

٢. يوجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية.

٥. عينة البحث

يتكون عينة البحث من دراسة ميدانية في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية فرع السليمانية.

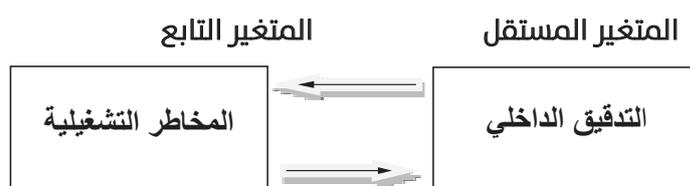
٦. حدود البحث

١. الحدود المكانية: يتحدد الحدود المكانية للبحث على اراء عدد من الموظفين في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية في محافظة السليمانية .

٢. الحدود الزمانية: يتحدد الحدود الزمانية للبحث لسنة ٢٠١٩.

٧. نموذج البحث

الشكل التالي يوضح أنموذج البحث الذي تم استقراؤه من الادب النظري والدراسات السابقة، وقد تم الاعتماد عليه لصياغة فرضيات البحث :



ثانياً :- الدراسات السابقة

أ. الدراسات العربية: أجريت العديد من الدراسات عن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر , ومن أهم هذه الدراسات:

١. دراسة (رضوان:٢٠١٢) بعنوان (أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية)

يهدف الدراسة الى التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة وتوضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية وكذلك بيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة .و من أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الدراسة هو قيام قسم التدقيق الداخلي في إعداد خطة التدقيق سنوياً وتطويرها وتحديد الاهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم .ومن أهم توصيات الدراسة هو ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في المؤسسات حيث إن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لها الأثر الفعال في الضبط المالي والإداري لأن عملية التدقيق الداخلي تتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر وأية تعديلات مهمة تطرأ عليه وان نجاح عملية التدقيق الداخلي يتطلب التزاما للمدقق الداخلي بمعايير الممارسات المهنية للتدقيق.

٢. دراسة (الجوهروالعقدة (٢٠١١), بعنوان:إعادةهندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي الحديث في ظل المعايير الدولية ودوره في مخاطر وأنظمة الرقابة, وأهمية تزويد الإدارة بنتائج تقييم المخاطر و التأكيد على كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر وسعى الباحثان لاختبار مدى تطبيق تلك المعايير في البيئة الأردنية والوصول إلى أسباب و موقوفات تطبيق البعض منها.

ومن أهم نتائج الدراسة هو ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والذي يجب أن يكون مدعماً بجهاز تدقيق داخلي

فعال حيث يعد هذا الجهاز وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد أن مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية. وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر وتحقيقاً لهذا الدور سعت العديد من المنظمات المهنية الدولية إلى إعادة بناء التفكير الأساسي لهذه الوظيفة وإعادة تقييم جذري لعمليات التدقيق لتحقيق التحسينات الكبيرة من خلال مقاييس معاصرة وحاسمة لأداء مثل التكلفة، نوعية الخدمة وهذا ما يطلق عليه مصطلح إعادة الهندسة.

ب . الدراسات الأجنبية :-

١. دراسة (William, ٢٠٠٣) بعنوان (Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع.

ومن نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع، وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهاج القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابة المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة. ومن توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

٢. دراسة- (Page and Spire, ٢٠٠٦) بعنوان:

“Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit”

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنكلترا مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي. واستعرضت التطورات الحاصلة في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر. ومن نتائج الدراسة، أنه كما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجهه المشروع، وإن التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي واعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية وكذلك ضرورة التزام المدقق الداخلي بأداء معايير الممارسات المهنية للتدقيق.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة : إهتمت أغلب الدراسات السابقة بالإطار النظري للتدقيق الداخلي وذلك بالإعتماد على معايير التدقيق الداخلي ، حيث تناولت مشكلة إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على بيئة عمل المصارف الإسلامية في إقليم كردستان العراق خاصة فيما يتعلق ببيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في إقليم كردستان – العراق إضافة إلى عينة الدراسة والتي شملت العاملين عدد من الموظفين العاملين في مصرف كردستان الدولي الإسلامي في محافظة السليمانية بهدف الاستفادة من التباين والاختلاف في وجهات النظر لأفراد العينات حول أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية .

المبحث الثاني :- الإطار النظري للبحث

أولاً . مدخل إلى التدقيق الداخلي : يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف إعطاء رأي مهني محايد بخصوص القضية المطروحة ، ولا بد من توافر المعرفة عند المدقق بالأمر المتعلقة بالتدقيق حيث يتوجب عليه الإلمام بجميع ما تطلبه قواعد التدقيق سواء القواعد العامة للتدقيق أو قواعد التدقيق المرتبطة بالعمل الميداني حيث لا بد من أن يأخذ مدقق الحسابات هذه القواعد بالحسبان قبل إعطاء رأيه (عوني , ٢٠١٧ : ٣ : mawdoo3) وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل الفحص Examination والتحقق Verification والتقرير Reporting. ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالأنشطة المحددة (كمال , ٢٠١٧ : accdiscussion).

١. مفهوم التدقيق الداخلي

أن التدقيق الداخلي ليس مفهوماً جديداً وإنما فقد عرف منذ فترة زمنية غير قليلة كما أن طبيعة و مجال خدمات المدقق الداخلي قد حدث فيها الكثير من التطوير في الجانب النظري وفي هذا السياق عرف حسين و ابراهيم التدقيق الداخلي بأنه " نشاط تقويمي ومستقل داخل المنظمة لحمايتها ويهدف إلى فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الأخر بداخل المنظمة (حسين, ابراهيم, ٢٠٠٨ : ١٢٢). وعرف جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنها نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (الجوهر, العقدة , ٢٠١١ : ١٠). بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي: وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة, بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة. ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة (IFAC, ٢٠٠١ : ٢١٣).

يمكن القول بأن التدقيق الداخلي هي فحص موضوعي للدلالة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والانظمة الرقابية, مثال ذلك العمليات المالية, الالتزام بالسياسات, وأمن نظام للمعلومات, تصميم العمليات التدريب, النصح

٢. أهداف وأهمية التدقيق الداخلي :

١. يمكن تحديد أهداف وأهمية التدقيق الداخلي (جمعة , ٢٠١١ : ٤٧) و (القاضي , ٢٠٠٨ : ٣٢).
١. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيّد بالدفاتر والسجلات.
٢. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
٣. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.
٤. مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
٥. حماية أصول المنشأة (النقديه وغير النقديه) من اي تلاعب او اختلاس أو سوء استخدام.
٦. التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر وذلك بهدف تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات.

٣. خصائص وعناصر التدقيق الداخلي

يرى (جمعة , ٢٠٠٥ : ٢١) حول خصائص التي يميزها التدقيق الداخلي بالآتي :-

١. خدمات تأكيدية: وهي فحص موضوعي مثبت الدليل، يهدف إلى توفير تقييم مستقل وملائم لفاعلية المؤسسة، وكفاية إدارة المخاطر

والرقابة مثال ذلك : التدقيق المالي، العملياتي، أمن الأنظمة.

٢. خدمات استشارية: وهي تقديم العمليات الاستشارية المقدمة لأقسام مختلفة داخل المؤسسة، أو لربائن خارجيين، والهدف هو خلق قيمة إضافية للمؤسسة وتحسين عملياتها وتحسين فعالية الحوكمة، ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات والتدريب.

٣. نشاط مستقل: بمعنى أنه ليست له علاقة بالأنشطة والعمليات التي يقوم بتدقيقها، فبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية ولا تتحقق هذه الاستقلالية إلا من خلال ارتباطه بأعلى مستوى إداري في المؤسسة .

٤. اجراءات التدقيق الداخلي

يمكن حصر اجراءات التدقيق الداخلية للمصارف فيما يلي:

أ. تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للمصرف ، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، ومن هذه الاهداف:

-المحافظة على تأمين العمليات.

- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.

- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعية من الإدارة.

ب. استعمال دليل الإجراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط المصرف يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ت. الفصل بين الوظائف

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف و الانشطة والمهام غير المتجانسة،

ث. الموضوعية في الحسابات:

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات المصرفية، لذلك فان المصرف تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب المصرف تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت المصرفية.

ج . مراقبة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للمصرف، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة المصرف تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض.....الخ.

ثانياً :- المدخل التعريفي للمخاطر التشغيلية .

١ . مفهوم وتعريف المصارف

إن ظهور المصارف جاء بسبب الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في حياة الانسان فهي تحتل مركزاً حيوياً لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية وتقوم بتقديم مختلف الادوات والوظائف والخدمات التي تعمل على زيادة النشاط الاقتصادي والمساهمة في النمو والتقدم الاقتصادي للدول.

وتختلف التعاريف الخاصة بالمصارف باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد الى آخر. كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني. ولذا فإن من الصعوبة إمكان إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها. وكلمة المصرف تعني المؤسسة المالية التي تكون الوسيط بين وحدات الفائض أي التي لديها أموال تريد استثمارها وبين الوحدات التي لديها عجز أي التي ليس لديها أموال كافية لتلبية متطلبات أعمالها , وهو الحلقة الوسيطة بين المودعين والمستثمرين (محمد , إسماعيل : ٢٠١٨ , ١٣١). وحسب قانون المصارف في العراق تعني كلمة " مصرف " شخصا يحمل ترخيصا او تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الاعمال المصرفية بما في ذلك شركة حكومية منشأة وفق قانون الشركات الحكومية المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل .(الوقائع العراقية , ٢٠٠٤ : ٣).

خلال ماتقدم من التعاريف للمصرف هناك اتفاق على تعريف المصرف بأنه كافة المنشآت المالية التي يكون استلام الودائع والاقتراض ومنح القروض واستثمار تلك الودائع بالاقتراض او اي طريقة اخرى وفق القانون(عبدالله, ٢٠٠٠: ١٥).

نستنتج مما سبق بأن المصارف عبارة عن مؤسسة مالية تدار بأسلوب علمي وتتعامل في كافة وسائل الدفع (النقدية والمالية) حيث تقبل الودائع وتمنح القروض وتوظف الإستثمارات و تؤدي مجموعة من الخدمات المرتبطة بها وفقا للقواعد والأعراف المصرفية المتداولة في السوق المصرفي وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والمحددة مقدماً.

أما المصارف الاسلامية : فهي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها، وفق أحكام الشريعة الإسلامية. بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو إعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام. (صالح , مفتاح: ٢٠٠٩, ٧).

يعرف المصارف الاسلامية وفق قوانين العراقية بأنه مؤسسة المالية تمارس الاعمال المصرفية المسموح بها بدون فائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لاتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الاخرى أو في مجال التمويل والاستثمار (الوقائع العراقية, ٢٠١٥ : ١٠).

٢. واقع المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية:

لا يوجد مفهوم محدد للمخاطر حيث تعدد مفاهيم هذا المصطلح، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم:

مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر ايجابياً (فرص) أو سلبياً. ويعرف (الحري) المخاطر على بأنها احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة أو ضرر مادياً ومعنوياً، ولتفادي هذه المخاطر، تلجأ المؤسسات الاقتصادية , بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر , إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر(ضمانات، تأمينات) ومن وجهة نظر المدققين الداخليين يعرف المخاطر بأنها العائد المتوقع على استثمار معين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على أهداف المصرف المعتمدة، فقد قام معهد المدققين الأمريكيين في تحديده لأهداف التدقيق الداخلي بتأكيد ضرورة أن تشمل هذه الأهداف على تقويم كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الإداري والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها (الحري, ٢٠٠٨: ٨٦).

ويمكن القول بأن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية، وتعد المخاطر التشغيلية من أكثر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وتعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.

ومن أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية مايلي: (رضوان , ٢٠١٢ : ٣٥) و(حشاد , ٢٠٠٥ , ٣٨)

أ. مخاطر سمعة المصرف الاسلامي: الخسائر الناتجة عن عدم توافق المنتجات المالية لديها مع الشريعة الإسلامية أو الإخلال بمعايير مجلس

- الخدمات المالية الإسلامية وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف وفقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تراجع الطلب على التمويل والخدمات المالية الإسلامية.
- ب. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة: تعد مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نوعاً من مخاطر التشغيل التي تواجهها المصارف الإسلامية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاعتراف بالدخل والى قيام مقدمي الأموال بسحب أموالهم أو فسخ العقود مما يؤدي إلى تشويه السمعة والحد من فرص الأعمال.
- ت. مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام: تنشأ هذه المخاطر في المصارف التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية أو تمتلك فروعاً إسلامية فإذا لم يكن لهذه المصارف رقابة صارمة حتى تمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات بالفائدة، وقد ينشأ هذا الخلط في بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية.
- ث. المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التقيد بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (مثل المصارف المركزية) مما يعرض المصرف إلى غرامات وربما مخاطر السمعة التي تؤثر على نشاط المصرف بشكل عام.
- ج. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي:
- مخاطر التمويل بالمرابحة: حيث تتعرض أموال المصرف الإسلامي للخطر في حال عجز الزبون عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري. تحمل المصرف مسؤولية تجاه البضاعة سواء من هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على المصرف تملك السلعة التي سيشتريها للزبون وحيازتها، ومن ثم التنازل للزبون، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للزبون، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع أن يبيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة.
 - مخاطر التمويل بالمضاربة: تعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منتظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما انها عملية استثمارية مدرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلاً وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها منها مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط.
 - مخاطر التمويل بالمشاركة: يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال مخاطر تتمثل في احتمال فقدان الرأس المال ذاته، إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس المال للشركة مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصص إلى الشركة ويقتصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، تشترط قوانين الكثير من الدول أن يكون رأس المال الشركات المنشأة على أرضها بعمليتها الوطنية.
٣. أسباب حدوث المخاطر التشغيلية في المصارف
١. نمو التجارة الالكترونية يجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الخارجي ومشكلات أمن أنظمة).
 ٢. ازدياد عمليات الدمج والانفصال بين المصارف.
 ٣. ظهور عدد من المصارف التي توفر خدمات على أساس واسع و متنوع جدا يوجب الحاجة الى الصيانة المتواصلة لأنظمة الرقابة والضبط الداخلي.
 ٤. الاحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للمصرف منها عمليات الاحتيال الداخلي والخارجي ومن امثلتها :
 - تعتمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية.
 - السرقة من قبل الموظفين.

. السرقة والتزوير والتزييف والضرر الناتج عن القرصنة على أجهزة الحاسوب.

. إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء.

. القيام بعمليات غسل الأموال.

. عدم سلامة أنظمة المصرف أو سوء تشغيلها, أو عدم كفاءة الاتصالات فيما بين النقاط المختلفة لفروع المصرف.

٥. سوء تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات أو العلاقات مع الأطراف الخارجية. ومن أمثلة ذلك (أخطاء في إدخال البيانات , إخفاق في إدارة الضمانات , عمليات توثيق قانونية غير كاملة).

ثالثاً :- أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية.

١. أسس تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالأتي :

(القاضي, ٢٠٠٨: ١٨٦).

أ. الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

. تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم, وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

. تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل .

ب. الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

*مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية .

*توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه .

*تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة .

٢. أهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية

تتبع أهمية الاشراف والرقابة على النشاط المصرفي وخضوعه لضوابط ومعايير وقواعد واضحة من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الاقتصادية للدول المختلفة, ومن حقيقة أن هذه المصارف تخدم فئات عدة يهتما جميعاً أن يظل المصرف سائراً في أعماله على أحسن وجه , ومن هذه الفئات.(عبدالله, ٢٠٠٠: ٣٨٧).

١. إدارة المصرف لأنها مسؤولة أمام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح.

٢. الهيئة العامة للمساهمين حيث يهتم المساهمون بالرقابة والاشراف للاطمئنان على سلامة رأسمالهم المستثمر, وتحقيق أرباح على رأس المال هذا , وزيادة أسعار اسهمهم في السوق المالي.

٣. السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي تهدف حماية جمهور المتعاملين مع المصارف من مودعين ومقرضين ومساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الاثار السلبية التي قد تنتج عن فشل مصرف ما. كما تهدف أيضاً الى توجيه السياسة الائتمانية والنقدية في البلد المعني والذي لا يتحقق بدون الاشراف والرقابة . والدور الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر تتلخص من تقديم المساعدة للإدارة في تحديد المخاطر, وتقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر , وترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر , و تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوجيهها , و المحافظة على إطار عملية المخاطر وتطويرها , و تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر , و تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة. أما تعتبر عملية تقييم المخاطر من العوامل الرئيسية لنجاح

المصارف وازدادها حيث تعتمد هذه العملية على تقدير وقياس حجم الخسائر التي تترتب عند حدوث تلك المخاطر والتي يتم تحديدها مسبقاً، وخلاصة القول أن عملية تقييم المخاطر تركز على بعدين هما: (تقدير حجم ودرجة الخطر على أعمال المصرف. و تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر). (البحيري، ٢٠١١: ٨١).

المبحث الثالث : الجانب العملي و التطبيق:

أولاً : نبذة تاريخية عن مجتمع البحث (مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية) :

تأسس مصرف كوردستان الدولي الإسلامي عام (٢٠٠٨) ، ويتكون المصرف من الأقسام الآتية (قسم الجاري و التوفير ، قسم الحسابات ، قسم التدقيق ، قسم الحوالات ، قسم western union ، قسم المكاتب ، قسم الخزينة و الصندوق ، قسم الموارد البشرية ، قسم الإئتمان ، قسم الفيزا ، القسم القانوني) و عدد الموظفين العاملين في المصرف ٩٥ موظفياً .
يتكون مجتمع البحث من المصرف الاسلامي (مصرف كوردستان الدولي الإسلامي) ، أما عينة البحث فهي عبارة عن المدققين و المحاسبين و الأداريين لتلك المصرف، وقد تم توزيع (٥٥) استبانة ، أسترجع منها ٥٠ استبانة صالحة للتحليل الإحصائي ، وكان عدد الاستبانات غير صالحة لتحليل (٥) استبانات .

ثانياً : خصائص عينة البحث

١. (الاحصاء الوصفي للعوامل الديموغرافية) :

تركز هذا البحث على استخدام الأسلوب الإحصائي باستخدام مقياس لكارتر الذي يتدرج من (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) درجات بحيث تشمل على التوالي: (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) ورأى الباحثين تصميم أسئلة البحث بأن تكون سهلة وواضحة وإجاباتها غير نمطية ، تم عرض الاستبانة على مجموعة من ذوي الاختصاص وأساتذة الجامعات للتأكد من صدق هذا المقياس والتأكد من شموليتها وتمثيلها لكافة متغيرات البحث ، وللتأكد من ثبات هذا المقياس تم إجراء اختبار الفاكورنباخ .

٢. الخصائص التعريفية لعينة البحث :- المؤلفة من المستجيبين الذين يمثلون إدارة مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية حيث اشتملت على : (الجنس ، العمر، المؤهل العلمي ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي)

أ. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (١) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	التكرار النسبي المؤوي
ذكر	19	٣٨ %
انثى	31	٦٢ %
المجموع	50	١٠٠ %

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

نلاحظ أن عينة البحث يشير الى أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور، مما يعطي مؤشراً على أن نسبة الإناث أكثر إذا قارنًاها بنسبة الذكور في إنجاز الأعمال في المصرف المبحوثة .

ب. توزيع أفراد العينة حسب العمر
الجدول رقم (٢) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	التكرار النسبي المؤوي
20الى29	7	١٤ %
30الى39	29	٥٨ %
40الى49	8	١٦ %
50فاكثر	6	١٢ %
المجموع	50	100.0

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.
نلاحظ أن (٥٨ %) من العينة أعمارهم ما بين ٣٠ الى ٣٩ سنة ، و (١٤ %) منها ما بين ٢٠ الى ٢٩ سنة، والباقي أكثر من ٤٠ سنة وهذا دليل واضح على أن نسبة العاملين في المصرف ينحصر اعمارهم بين ٣٠ - ٣٩ سنة.

ت. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
الجدول رقم (٣) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي المؤوي
دكتوراه	3	٦ %
ماجستير	7	١٤ %
دبلوم عالي	4	٤ %
بكالوريوس	20	٤٠ %
دبلوم فني	14	٢٨ %
اعدادية	2	٤ %
المجموع	50	١٠٠ %

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.
نلاحظ من خلال الجدول أن (٦ %) من عينة البحث هم حملة شهادة دكتوراه ، و (١٤ %) منها ماجستير و (٤ %) من العينة دبلوم عالي و (٤٠ %) من العينة بكالوريوس بينما (٢٨ %) من العينة دبلوم فني و (٤ %) اعدادية فقط وبما أن مانسبته ٦٨ % من عينة البحث هم على الأقل من حملة شهادة البكالوريوس مما يزيد من موضوعية ودقة نتائج البحث كون هؤلاء على وعي بموضوع البحث، وهو تطبيق التدقيق الداخلي للحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية وهم المعنيون في المصرف موضوع البحث .

ث. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

الجدول رقم (٤) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التكرار النسبي المؤوي	التكرار	المؤهل العلمي
١ %	3	دكتوراه
١٤ %	7	ماجستير
٤ %	4	دبلوم عالي
٤٠ %	20	بكالوريوس
٢٨ %	14	دبلوم فني
٤ %	2	اعدادية
١٠٠ %	50	المجموع

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

نلاحظ أن النسبة الأكبر ٥٨ % من العينة هم من تخصص المحاسبة بينما نسبة ١٦ % منها تخصص ادارة اعمال، كما يلاحظ أيضا من الجدول بأن حوالي ٨٤ % من عينة البحث هم من تخصص ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث وهذه التخصصات هي (المحاسبة، ادارة اعمال، الاقتصاد، الاحصاء والحاسبات) مما يعطي الدراسة مزيداً من الدقة والموضوعية لنتائج هذه البحث حيث إن هذه التخصصات هي الأقدر على إبداء الرأي بموضوع البحث.

ج. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم (٥) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

التكرار النسبي المؤوي	التكرار	سنوات الخبرة
٤٠ %	20	٩ الى 11
٤٠ %	20	١٩ الى 10
١٢ %	6	29 الى 20
٨ %	4	30 فأكثر
١٠٠ %	50	المجموع

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

نلاحظ أن (٤٠ %) من العينة تقل خبرتهم عن ٩ سنوات بينما (٤٠ %) تتراوح خبرتهم بين (١٠ الى ١٩ سنة) والباقي أكثر من ٢٠ سنة، كما يلاحظ أن ما نسبته ٦٠ % من عينة البحث يتمتعون بخبرات عملية تزيد عن ١٠ سنوات وهذا مؤشر إيجابي على وجود خبرات عملية لفترات طويلة نسبياً تم خلالها الاعتماد أو عدم الاعتماد على دور التدقيق الداخلي للحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مما يضيف قيمة مضافة لهذا البحث.

٣. عناصر ومتغيرات البحث :- اشتمل هذا القسم على مجموعة من الفقرات تتكون من (٢١) فقرة ، وقد تم تدرّج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وحددت بخمس مستويات، وهي: موافق بشدة (٥ درجات)، موافق (٤ درجات)، محايد (٣ درجات)، غير موافق (٢ درجة)، غير موافق بشدة (١ درجة واحدة) ، وقد روعي عند تصميم الاستبانة وضوح الأسئلة وتسلسلها وعدم وجود صعوبة أثناء التعبئة ومن أجل قياس صدق وثبات القياس فقد تم استخدام الآتي:

أ. اختبار الثبات (درجة مصداقية الفا) Reliability Analysis Alpha

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس لمحورين (التدقيق الداخلي, تحسين المخاطر المصرفية) على حدة ومحورين معا, حيث بلغت قيمة ألفا لمحور التدقيق الداخلي , محورالمخاطر التشغيلية ومحورين معاً (٠,٨١٠ , ٠,٨٠٥ , ٠,٨٧٦) على التوالي وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٠,٦) , كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٦) قيم كرونباخ الفا لعينة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباغ
التدقيق الداخلي	١٢	٠,٨١٠
المخاطر المصرفية	٩	٠,٨٠٥
المحورين معا	٢١	٠,٨٧٦

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.
يوضح في الجدول اعلاه قيم كرونباخ الفا لمحورين على حدة و محورين معاً

ب. أثر التدقيق الداخلي

الجدول رقم (٧) نتائج آراء عينة البحث لمحور (أثر التدقيق الداخلي) حسب مقياس ليكرت الخماسي

النتيجة	الوسط المرجح	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
أوافق بشدة	4.38	0	0	4	23	23	الفقرة ١
أوافق بشدة	4.2	0	0	9	22	19	الفقرة ٢
أوافق بشدة	4.5	0	0	1	23	26	الفقرة ٣
أوافق	4.14	0	1	6	28	15	الفقرة ٤
أوافق بشدة	4.36	0	2	2	22	24	الفقرة ٥
أوافق بشدة	4.32	0	1	6	19	24	الفقرة ٦
أوافق	4.18	0	1	6	26	17	الفقرة ٧
أوافق بشدة	4.32	0	0	7	20	23	الفقرة ٨
أوافق بشدة	4.36	0	1	4	21	24	الفقرة ٩
أوافق بشدة	4.44	0	2	3	16	29	الفقرة ١٠
أوافق بشدة	4.32	0	2	4	23	21	الفقرة ١١
أوافق بشدة	4.314	0	4	4	27	15	الفقرة ١٢
أوافق بشدة	4.32	المتوسط الحسابي لمحور أثر التدقيق الداخلي					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

في الجدول أعلاه من خلال قيم الاوساط المرجحة (النتائج) المحسوبة حسب مقياس ليكرت الخماسي لمحور أثر التدقيق الداخلي ، بما ان جميع القيم اكبر من ٣ ، أي اكبر من حاصل قسمة عدد الاجابات (٢١٥) ÷ ٣ = ٠,٥٠ ، مما يدل ذلك على ان

التدقيق الداخلي تعطي قيمة اقل المخاطر التشغيلية , أي أن هذه النتيجة تحقق فرضية الثانية.

ت. المخاطر التشغيلية

الجدول رقم (٨) نتائج آراء عينة البحث لمحور (المخاطر التشغيلية) حسب مقياس ليكرت الخماسي

النتيجة	الوسط المرجح	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
أوافق بشدة	٤'٤٦	1	0	3	17	29	الفقرة ١
أوافق بشدة	٤'٣	0	1	4	24	21	الفقرة ٢
أوافق بشدة	٤'٢٦	0	2	5	21	22	الفقرة ٣
أوافق بشدة	٤'٣٢	0	0	4	26	20	الفقرة ٤
أوافق بشدة	٤'٣٢	0	1	5	21	23	الفقرة ٥
أوافق بشدة	٤'٣٦	0	0	3	26	21	الفقرة ٦
أوافق بشدة	٤'٣٦	0	1	4	21	24	الفقرة ٧
أوافق بشدة	٤'٢٦	0	0	7	23	20	الفقرة ٨
أوافق بشدة	٤'٣٨	0	0	5	21	24	الفقرة ٩
أوافق بشدة	٤'٣٤	المتوسط الحسابي لمحور المخاطر التشغيلية					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

من خلال قيم الاوساط المرجحة (النتائج المحسوبة حسب مقياس ليكرت الخماسي) بما ان جميع القيم أكبر من ٣ (أكبر من حاصل قسمة عدد الاجابات ٥ + ٢ = ٠,٥ + ٣ = ٣) حسب مقياس ليكرت الخماسي) مما يدل ذلك على ان التدقيق الداخلي تعطي قيمة اقل للمخاطر التشغيلية اي أن التدقيق الداخلي يقلل من المخاطر التشغيلية , أي أن هذه النتيجة تحقق فرضية الثانية.

ث. اثر التدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية

الجدول رقم (٩) معامل الارتباط و معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي البسيط بين محور التدقيق الداخلي و المخاطر التشغيلية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح-R2	الخطأ العشوائي
الانحدار الخطي البسيط	-0.632	0.40	0.39	0.347
المتغير المستقل : التدقيق الداخلي المتغير المعتمد : المخاطر التشغيلية				

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

من الجدول اعلاه نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (٠,٦٣٢) بينما بلغ معامل التحديد R٢ (٠,٤٠) في حين كان معامل التحديد المصحح R٢-(٠,٣٩) مما يعني بأن المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) التفسيرية استطاعت ان تفسر (٠,٤٠) من التغيرات الحاصلة في (المخاطر التشغيلية) المطلوبة والباقي (٠,٦٠) يعزى إلى عوامل اخرى مثل أسعار السوق وقرارات مجلس الادارة والمنافسين .

ج. إختبار القوة التفسيرية للنموذج (ANOVA)

الجدول رقم (١٠) جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط

ANOVAa						
	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.826	1	3.826	31.848	.000
	Residual	5.766	48	.120		b
	Total	9.592	49			
a. Dependent Variable: التدقيق الداخلي						
b. Predictors: (Constant): المخاطر التشغيلية						

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

يلاحظ في الجدول اعلاه بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما يلاحظ من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لأختبار (P) $F > 0.000$ مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية .

ح. تفسير إختبار T

أما في الجدول التالي فيلاحظ قيمة الثابت ومعاملات الإنحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تلخيص هذه الجدول بالشكل الآتي:

الجدول رقم (١١) اختبار معاملات نموذج الانحدار بين التدقيق الداخلي و المخاطر التشغيلية

المتغير المستقل		المتغير التابع
التدقيق الداخلي B1	الحد B0 الثابت	المخاطر Y التشغيلية
-0.675	5.487	قيمة المعامل
-5.643	26.149	قيم اختبار T
.000	.000	المعنوية

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

من الجدول نستنتج ان المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) كان معنويًا من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \geq 0,05$ ،

إن معادلة خط إنحدار (التدقيق الداخلي) على (المخاطر التشغيلية) هي :

$$\text{المخاطر المصرفية} = 0,487 + (-0,675) \times \text{التدقيق الداخلي}$$

من خلال قيمة و اشارة معامل الانحدار B1 السالبة (-0,675) يظهر بأن قيمة (المخاطر التشغيلية) يقل بنسبة (67,5%) بزيادة وحدة واحدة من التدقيق الداخلي اي يوجد علاقة قوية و عكسية بين (التدقيق الداخلي) و (المخاطر التشغيلية) في المصارف الاسلامية ، يتم قبول الفرضية الثانية ورفض الفرضية الاولى.

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات :

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للبحث تم التوصل للنتائج التالية:

١. التدقيق الداخلي قادر على مواجهة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الموظفين العاملين في مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية .

٢. تعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.

٣. إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر التشغيلية ومدى الحاجة اليها لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.

٤. إن المخاطر التشغيلية هي اكبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف نظرا لتشعب أعمالها واعتمادها على التقنيات الحديثة في تقديم خدماتها وتطور نظم المعلومات الالكترونية لديه.

ثانياً : المقترحات

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها نقترح ما يلي:

١. ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف الاسلامية بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.
٢. يجب بذل العناية المهنية اللازمة في المصارف الاسلامية لمتابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق وكفاءة وكفاية إدارة المخاطر, وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي لمساعدتها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية , والمحافظة على بقائها واستمراريتها.
٣. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بتنظيم دورات تدريبية للمدققين الداخليين وتأهيلهم في استخدام أساليب إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية مواجهتها وتقييمها , وكذلك الاهتمام بتقديم الدورات للامام بصيغ التمويل الاسلامي التي يعمل بها المصرف لتطوير مهام التدقيق الداخلي.
٤. يجب متابعة المدققين الداخليين باستمرار التطورات والمستجدات الحاصلة في مجال العلوم المتعلقة بالتدقيق والعمل بمعايير التدقيق الداخلي .

المصادر :**أولاً: الكتب****١.الكتب العربية**

- ١.جمعة، أحمد حلمي: ٢٠٠٠ ، " المدخل إلى التدقيق الحديث"، عمان، دارصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- ٢.حسين, يحي عبيد, إبراهيم طه عبد الوهاب: ٢٠٠١ ، "أصول المراجعة"، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى
- ٣.حشاد، نبيل ، "دليل إلى إدارة المخاطر المصرفية"، طبعة الأولى ، بيروت إتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥.
- ٤.عبد الله، خالد أمين: ٢٠٠٤ "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ٥.عبدالله، خالد أمين: ٢٠٠٠، "الإتجاهات الحديثة في التدقيق و الرقابة"، الطبعة الأولى ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.
- ٦.القاضي، حسين: ٢٠٠٨، " التدقيق مدخل نظري". الطبعة الاولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

٢.الكتب الانكليزية

- 1-Spiral, Laura F. & Page, Michael, (2006), Rick management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit, Accounting , Auditing , Accountability Journal , Vol . 16, N.4, www.emeradin-sight.com
- 2- William , R. Kinney. Jr. (2003), Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Institute of Internal Auditors Research Foundation.

ثانياً : الدوريات

- ١.صالح ، مفتاح ، ٢٠٠٩ ، "إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة ، المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
- ٢.محمد ,سناء جاسم , إسماعيل , هيثم عبدالخالق: ٢٠١٨ ، " دور المصارف الاسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل انشطتها المصرفية " مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثالث عشر ، العدد ٤٥ .
- ٣.قانون المصارف العراقية ، ٢٠٠٤ ، الوقائع العراقية ، عدد ٣٩٨٦ .
- ٤.قانون المصارف الاسلامية ، ٢٠١٥ ، الوقائع العراقية ، عدد ٤٣٩٠ .

ثالثاً : الرسائل و الأطاريح

- ١.البحيري, شادي صالح: ٢٠١١ " دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر", رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، سوريا .
- ٢.الحري، عبد الله حمد : ٢٠٠٨, " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة آل البيت، الأردن
- ٣.رضوان ,إيهاب ديب مصطفى :٢٠١٢, "أثرالتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية", (رسالة الماجستير) , جامعة الاسلامية غزة.
- ٤.الجوهر ،كريمة, ,العقدة ,صالح:٢٠١١," دراسة في إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز إدارة المخاطر،جامعة العلوم التطبيقية.

رابعاً : الأترنت

- ١.https://www.google.iqgfe_rd=cr&ei
- 2.http://www.google.iq/url
- 3.https://mawdoo3.com/
- 4.https://accdiscussion.com
- 5.https://accdiscussion.com/acc10478

استمارة الاستبيان

الجامعة السليمانية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

أخي الكريم / أختي الكريمة..... المحترم / ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد.....

استمارة الاستبيان التي بين يديك تتعلق باجراء دراستنا حول الموضوع:

(أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية

دراسة ميدانية في المصرف الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية)

و يعتمد نجاح نتائج البحث على مدى تعاونكم ودقتكم وموضوعيتكم في الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة لأنها تهدف إلى التعرف على آراءكم وبما يمكن ان يساهم في نجاح هذا البحث. ونرجو من حضراتكم ومن خلال خبراتكم العلمية والعملية الاجابة على الاسئلة بوضع اشارة () امام الاجابة التي تراها المناسبة.

شكراً لتعاونكم

أولاً: خصائص عينة البحث :-

١- الجنس

أ- ذكر () ب- أنثى ()

٢- العمر

أ- (٢٩-٢٠) () ب- (٣٩-٣٠) ()

ج- (٤٩-٤٠) () د- (٥٠- فأكثر) ()

٣- المؤهل العلمي :

أ- دكتوراه () ب- ماجستير () ج- دبلوم عالي ()

د- بكالوريوس () هـ- دبلوم فني () و- إعدادية ()

٤- التخصص العلمي :

أ- محاسبة () ب- إدارة أعمال () ج- إقتصاد ()

د- إحصاء () هـ - حاسبات () و- أخرى (أذكرها.....)

٥- سنوات الخبرة :

أ- (٩-١) () ب- (١٩-١٠) ()

ج- (٢٩-٢٠) () د- (٣٠ فأكثر) ()

ثانياً :- الأسئلة المتعلقة بالبحث :

المتغير الاول :- التدقيق الداخلي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المؤشرات	الرقم
					التدقيق الداخلي قادر على مواجهة الأخطار الحالية بفاعلية.	١.
					مساهمة المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية	٢.
					من المتطلبات المهنية ، للمهنة التدقيق هما : الالتزام بمبدأ الاستقلال و الامانة و السرية و السلوك المهني .	٣.
					يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.	٤.
					يجب على المدققين عند القيام بالعملية التدقيق الداخلي الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات بما يؤيد اثبات العملية المالية.	٥.
					مواكبة المدققين الداخليين للتطورات الحاصلة في مهنة المحاسبة والتدقيق من خلال خضوعهم لنظام التعليم والتدريب المستمر.	٦.
					تتوافر في وظيفة التدقيق الداخلي الاستقلالية والحياد من خلال ارتباطها بأعلى سلطة ادارية .	٧.

					تغطي اعمال وظيفه التدقيق الداخلي كافة نشاطات المصرف.	٨.
					تتوافر في وظيفه التدقيق الداخلي دليل واجراءات وبرامج للعمل.	٩.
					يتوفر في قسم التدقيق الداخلي في المصرف كوادر كفاءة و ذات خبرة .	١٠.
					أن المدققين الداخليين يتبعون الإجراءات والأساليب المنصوص عليها في المعايير ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي .	١١.
					أن المدققين الداخليين لديهم معرفة ودراية بالمعايير الدولية ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي والخارجي .	١٢.

المتغير الثاني :- المخاطر التشغيلية

الرقم	المؤشرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
١.	تحقق التدقيق الداخلي كشف و منع الاخطاء و الغش و التلاعب في نظام المحاسبي المصرفي .					
٢.	إن وجود قسم التدقيق الداخلي ناجح و فعال في المصارف الاسلامية ، سينعكس في النهاية على إستمرارية المصارف في أداء اعمالها بكفاءة و فاعلية عالية .					

					على المدققين الداخليين تنفيذ إجراءات التدقيق الداخلي بشكل فعال على العمليات التي تواجه المخاطر التشغيلية.	٣.
					يجب على المدقق الداخلي على دراية و فهم لطبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية ، لكي تحدد طبيعة و توقيت و نطاق اجراءات التدقيق الداخلي .	٤.
					من الضروري أن يكون لدى المصرف أنظمة رقابة داخلية مناسبة تسمح للمدققين الداخليين من وضع تقييم لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	٥.
					يجب على المدقق الداخلي التركيز على المخاطر	٦.
					يعطي التدقيق الداخلي رؤية واضحة للمدقق الداخلي عن كفاءة و مهارة الكادر المصارفي .	٧.
					أن المدققين الداخليين في المصارف يستخدمون السياسات والإجراءات اللازمة لعمليات التدقيق الداخلي .	٨.
					تساهم التدقيق الداخلي في تحقيق حماية كاملة للنقود والموجودات والملفات والمعلومات والاجهزة الموجودة داخل المصارف.	٩.